

أثر الإفصاح عن الحوافز الضريبية على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية (مع دراسة تطبيقية)

الدكتور
مصطفى عطية الغدور
مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة
المنصورة

الأستاذ الدكتور
يحيى حسين عبيد
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة المنصورة
رئيس جامعة المنصورة الأسبق

أشرف رجب محمد الجبو
باحث ماجستير

المخلص :

الدخل ، واختبار أهمية الإفصاح عن الحوافز الضريبية في توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية المنشورة لمساعدتهم في تقييم الربحية والسياسات التمويلية والإستثمارية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة .

لتحقيق أهداف الدراسة ، فقد تم تصميم قائمة استقصاء مكونة من خمسة محاور إعتماًداً على الإطار النظري والدراسات السابقة ، وزعت على بعض الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي وبعض مكاتب المراجعة المعتمدة ، وبعض الأكاديميين و المتخصصين.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اثر الحوافز الضريبية على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية ، كما هدفت الدراسة إلى تحليل مدى أهمية الإفصاح الضريبي في توفير المعلومات لمستخدمي التقارير المالية ، لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم من خلال تحليل طرق المحاسبة المختلفة عن ضرائب الدخل وتحديد أكثرها ملاءمة للإفصاح عن ضرائب الدخل في الشركات وتحليل مدى كفاية المعلومات الضريبية في التقارير المالية للشركات ومدى اتفاقها مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن ضرائب

theoretical framework and previous studies, and distributed to some listed on the Libyan stock market companies, and some of the approved audit firms, some academics and specialists.

The study provided a range of outcomes including: the existence of the effect of tax incentives on the preparation of the statements of future cash flows, and therefore non-disclosure of the effect on those lists would affect the utility and the extent of benefit from the results shown by the financial analysis process and how reliable, and makes it difficult to the real performance of the facilities evaluation.

Where the study recommended the disclosure of tax incentives in the financial statements are showing the size of the incentives and their effects on the list of future cash flows.

طبيعة الدراسة :

تختلف الحوافز الضريبية في تأثيرها من نشاط لآخر ومن دولة لأخرى وداخل الدولة الواحدة من إقليم ضريبي لآخر وذلك للإختلاف في الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وراء إستخدام سياسة الحوافز الضريبية ، كل ذلك وضع تحدياً أمام المسؤولين عن إعداد السياسة المالية والضريبية لتحديد الشكل المناسب للإعفاءات.

تتعدد الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة الليبية والتي تساعد على النهوض بالمستثمرين المحليين

وقد قدمت الدراسة مجموعة من النتائج اهمها : وجود اثر للحوافز الضريبية على إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية ، وبالتالي عدم الإفصاح عن هذا الاثر في تلك القوائم من شأنه ان يؤثر على منفعتها وعلى مدى الإستفادة من النتائج التي تظهرها عملية التحليل المالي ومدى الإعتماد عليها ، ويصعب معها تقييم الأداء الحقيقي للمنشآت .

حيث أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن الحوافز الضريبية في القوائم المالية بشكل يظهر حجم هذه الحوافز وأثارها على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية .

ABSTRACT

This study aimed to clarify the effect of tax incentives on the statements of future cash flows, as the study aimed to analyze the importance of the tax disclosure in providing information for users of financial reports, to assist them in making their decisions by analyzing the various accounting methods of all income taxes and determine the most convenient for the disclosure of income taxes in companies and analysis of the adequacy of tax information in the financial reports of companies and the extent of its agreement with IAS requirements (12) of the accounting for income taxes, and statements the importance of disclosure of the tax incentives in the provision of information to users of financial statements are published to assist them in evaluating the profitability and financial and investment policies and predict flows future cash facility.

To achieve the objectives of the study, it has been designed List survey of five axes, depending on the

او جذب رؤوس الاجنبية وتحقيق التنمية حيث نص القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ المعدل بشأن ضرائب الدخل والقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن تشجيع الإستثمار ، على بعض المزايا والإعفاءات الضريبية مثل ، إستخدام طريقة الإهلاك المعجل ، وإعفاء الآلات والمعدات والاجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم الجمركية و رسوم خدمات التوريد اعفاء التجهيزات وقطع الغيار و وسائل النقل ذات العلاقة بتشغيل وادارة المشروع لمدة خمس سنوات ، وايضاً الاجازة الضريبية لمدة خمس سنوات ، وغيرها من الحوافز .

وتتمخض هذه العوامل عن استبعاد كلياً او جزئياً او تعديل بالزيادة او النقص ما كان يخص السنة من اعباء ضريبية طبقاً لما تحققه المنشآت من صافي ربح او خسارة ، و دخول مثل هذه العوامل في أمر قياسي مثل هذا البند من بنود النفقات (الاعباء الضريبية) ، و اختلاف درجة تأثيرها من منشأة إلى أخرى من شأنه ان يؤدي الى التأثير على إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية حيث يؤثر ذلك على

التدفقات الخارجة والداخلة من خلال الوفر الذي تحققه الحوافز الضريبية وكذلك الضرائب المؤجلة والتي تنشأ عن طريق تمتع المنشأة باستخدام اسلوب الإهلاك المعجل ، حيث أن زيادة اقساط الإهلاك تؤدي إلى تخفيض رقم الربح الخاضع للضريبة وبالتالي تخفيض ما يدفع لمصلحة الضرائب ، وهذه الحالة التي يكون للإهلاك فيها تأثير غير مباشر على تدفق النقدية ، حيث لم يحدث تدفق داخلي للنقدية ولكن هناك وفر ناتج من التدفق الخارجي للنقدية والمتجه لسداد الضرائب.

وإن قائمة التدفقات النقدية لن تكون دقيقة ما لم يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي تمت في المنشأة ومن بينها الإفصاح عن أثر الحوافز الضريبية التي تحصلت عليها المنشأة وفقاً للتشريعات الصادرة .

ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة في تقييم تلك الحوافز الممنوحة من خلال ضرورة الإفصاح وبيان اثر الحوافز الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية .

مشكلة الدراسة :

من خلال التأجيل الضريبي ، وذلك على كل من المستوى القومي ومستوى المنشأة .

وعليه تتلخص مشكلة البحث في معرفة التأثيرات التي تنشأ جراء الإعفاءات والحوافز التي تقرها التشريعات ومدى التزام المنشآت بتقييم تلك الحوافز أو الإعفاءات والإفصاح عنها ومدى تأثيرها على صحة و عدالة قوائم التدفقات النقدية المستقبلية ، ومدى وفائها بمتطلبات التحليل المالي .

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

١- دراسة (اسامة علي عبدالخالق ، ٢٠٠١) :

عنوان الدراسة " القياس والإفصاح المحاسبي للوفورات الضريبية للأصول الرأسمالية "

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح كيفية قياس الوفورات الضريبية المتعلقة بالأصول الرأسمالية والإفصاح عنها في القوائم المالية مع استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد التدريجي في تحديد الأهمية النسبية لتلك الوفورات، كما يهدف إلى التوصل لإطار مقترح لتطوير

لتقييم توقعات المنشأة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية ، يحتاج المستثمرون الحاليون والمقرضون والدائنون الى المعلومات حول مصادر تمويل المنشأة ومدى فاعلية وكفاءة إدارة المنشأة في الوفاء بمسؤولياتهم بإستخدام مصادر التمويل الذاتي للمنشأة ، وبالتالي فإن الحكم على أثر وأهمية الإفصاح عن الحوافز والإعفاءات الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية ، يتوقف على مدى تأثير المعلومات الخاصة بالحوافز والاعفاءات الضريبية والتي يتم الإفصاح عنها بالقوائم على القرارات الإقتصادية لمستخدمي القوائم المالية وعليه فإن للبعد الضريبي والمتمثل هنا في الحوافز الضريبية وعدم اخذه في الإعتبار عند إعداد القوائم المالية سيحدث خلل كبير في القوائم المالية للمنشأة ومدى استفادة مستخدمي هذه القوائم في سوق العمل لذلك من الأهمية ان تظل القوائم في تطوير دائم وهو ان على المحاسبين ان يقوموا بالدور المطلوب منهم والمتعلق بالإيضاح و الإفصاح عن أثار السياسات الضريبية التمييزية تلك التي تتمثل في النفقات او الإعانات غير المباشرة والمساهمات الحكومية في تمويل الاعمال الخاصة

الحوافز الضريبية المتعلقة بالأصول
الرأسمالية في مصر والإفصاح عن
آثارها في القوائم المالية، وتطبيق
الإطار المقترح على عينة من
القوائم المالية للشركات المساهمة
الصناعية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج
الآتية :

أن الإفصاح عن الوفورات الضريبية
والضرائب المؤجلة يحقق المنفعة
العامة لمتخذ القرار، حيث يتم
الإفصاح عن حقيقة مكونات العبء
الضريبي والمقدرة الكسبية والتمويلية
للمنشأة، وإظهار القيم الحقيقية
للإلتزامات الضريبية المؤجلة ويزيد
من قدرة المنشأة على التنبؤ الدقيق
بالتدفقات النقدية.

٢- دراسة (اشرف محمد
المنجي ، ٢٠١٥) :

عنوان الدراسة " اثر الإفصاح
المحاسبي عن الضرائب المؤجلة
على مدى قابلية القوائم المالية
للمقارنة بالتطبيق على سوق
الاوراق المالية المصرية "

تهدف الدراسة إلى إظهار أهمية
وكيفية الإفصاح عن الضرائب
المؤجلة في القوائم المالية و اثر ذلك
على رفع مستوى قابلية القوائم
المالية للمقارنة ، حيث تناولت

الدراسة تحليل مشاكل القياس
والإفصاح المحاسبي عن الضريبة
المؤجلة بمدى قابلية القوائم المالية
للمقارنة حيث توصلت الدراسة إلى
مجموعة من النتائج اهمها إن
الإفصاح عن الضريبة المؤجلة
يوفر معلومات ملائمة حيث يظهر
الاصول والالتزامات طويلة الاجل
بقيمتها العادلة ، و ايضاً تعتبر
ملائمة اذا ماتم تضمينها للقوائم
الاحصائية لما لها من قيمة تنبؤية
تساعد مستخدمي القوائم المالية في
إتخاذ قراراتهم الإقتصادية .

و أوصت الدراسة بالمطالبة
بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات
المتعلقة بالضرائب المؤجلة كونها
معلومات ملائمة تفيد مستخدمي
القوائم المالية في عمل المقارنات و
إتخاذ القرارات الاقتصادية و التنبؤ
بالوضع المستقبلي للشركة .

ثانياً : الدراسات باللغة الانجليزية :

١- دراسة (Jennifer K
Howard 2014) :

(الحوافز الضريبية و محاسبة القيمة
العادلة للأصول غير الملموسة) :
يعتبر دمج الاعمال من القرارات
الادارية الهامة التي يمكن ان يكون
لها تأثير على العمليات المستقبلية ،
وبالتالي من المهم بالنسبة

تهدف هذه الدراسة إلى فحص المتغيرات المختلفة التي يمكن أن تجعل المحاسبة الضريبية تؤثر على إعداد القوائم المالية ، حيث تناولت الدراسة التشريعات الحكومية والتغييرات التي جاءت بها في بيئة إعداد التقارير وجودة المعلومات المالية التي تعدها الشركات وتقدمها لمختلف المستخدمين ، ولقد توقعت بعض الهيئات الرقابية والباحثون إن إعداد التقارير الضريبية يزيد من جودة البيانات المالية .

وتوصلت الدراسة إلى أن مصداقية التقارير المالية بالنسبة لمجموعات مختلفة من مستخدمي المعلومات المالية تعتمد بشكل كبير على تنظيم التقارير الضريبية ، وأن غالبية المستخدمين يعتقدون أن مجموعة من القواعد الشاملة لإعداد التقارير الضريبية ستجعل التقارير المالية جيدة وتزيد من مصداقية المعلومات المالية.

أهداف الدراسة :

١ - تحليل طرق المحاسبة المختلفة عن ضرائب الدخل وما تتضمنه من حوافز ، و تحديد أكثرها ملائمة لتقييم والإفصاح عن آثار الحوافز

للمستثمرين الحصول على معلومات موثوقة من اجل تقييم هذه العمليات ، حيث تقدم هذه الدراسة دليلاً على ان الحوافز الضريبية تؤثر على محاسبة القيمة العادلة للاصول غير الملموسة ، وتشير النتائج الى ان القيمة العادلة قد تخفف من التحريف او التشويه الناتج عن الحوافز الضريبية عند اعداد التقارير المالية ، و ايجاد دليل يتفق مع التخطيط الضريبي يوفر حافز لاعطاء قيم اعلى للاصول غير الملموسة . وتوصلت الدراسة بشكل عام الى بيان اهداف التخطيط الضريبي والحوافز الضريبية واثره على الاصول غير الملموسة ، وكيفية الافصاح عنها في البيانات المالية . و اوصت الدراسة بأن على المستثمرين ان يكونوا على بينة و دراية بالمصادر المحتملة لتشويه او تحريف في تقديرات القيمة العادلة قبل الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار .

٢ - دراسة (Bafti et al, 2013) :

(أثر الإفصاح عن التغيرات في التقارير الضريبية على جودة التقارير المالية).

الضريبية في التقارير المالية للشركات .

٢ - تحليل مدى كفاية المعلومات الضريبية في التقارير المالية للشركات ومدى اتفاقها مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي الخاص بضرائب الدخل .

٣ - اختبار أهمية تقييم والإفصاح المحاسبي عن آثار الحوافز الضريبية في توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية المنشورة لمساعدتهم في تقييم الربحية والسياسات التمويلية والإستثمارية للمنشأة ، و مدى اتفاقها مع المعيار الدولي السابع الخاص بعرض التدفقات النقدية.

اهمية الدراسة :

يعتبر الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توصيل المعلومات التي يتم الإستفادة منها في إتخاذ القرارات الإقتصادية، ويعتبر ذلك الهدف معياراً للحكم على مدى منفعية المعلومات التي توصلها القوائم المالية، حيث تعتبر المعلومات ذات منفعة إذا كان لها تأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية. ونظراً لأن مستخدمي القوائم المالية في حاجة إلى المعلومات التي تمكنهم من عمل

المقارنات والتنبؤات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتقييم مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل فإن إضافة عنصر جديد للقوائم المالية يتمثل في الإفصاح عن المعلومات بخصوص آثار الحوافز الضريبية من شأنه أن يزيد من منفعة تلك القوائم، وخاصة إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بعنصر له علاقة مباشرة بالأرباح والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية وبالتالي يؤثر على تقييم أداء وقيمة الشركة.

منهجية الدراسة :

سيعتمد الباحث على كل من المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي وذلك من خلال :

دراسة نظرية : تقوم على اساس تحليل الدراسات العلمية والمعايير والقوانين والإصدارات التي تمت في مجال المحاسبة عن ضرائب الدخل والإفصاح عنها في التقارير المالية .

دراسة تطبيقية : تقوم على اساس تحليل وإختبار و بيان اثر الحوافز الضريبية في توفير المعلومات المحاسبية لمستخدمي قوائم التدفقات النقدية .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة النظرية على تحليل المعلومات المتعلقة بالمحاسبة بضرائب الدخل متمثلة في الحوافز الضريبية والمعاملة الضريبية للخسائر المرحلة واثرها على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية .

واقترنت الدراسة التطبيقية على بعض الشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية الليبي وعينة من المراجعين الخارجيين .

فروض الدراسة :

يحاول الباحث إختبار مدى صحة أو خطأ الفروض التالية :

الفرض الرئيسي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن الحوافز الضريبية في قائمة التدفقات النقدية المستقبلية.

ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض التالية :

الفرض الأول : لا توجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاسلوب الإهلاك المعجل على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية.

الفرض الثاني : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأسلوب الإجازة

الضريبية على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية.

الفرض الثالث : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأسلوب معونات الاستثمار على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية .

الفصل الأول :

تحليل لقائمة التدفقات النقدية وضرائب الدخل في ضوء المعايير المحاسبية الدولية :

لتحقيق اهداف هذا الفصل سوف يتناول الباحث هذا الفصل في المباحث التالية :

المبحث الأول :

إستقراء المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) الخاص بقائمة التدفقات النقدية.

تعريف قائمة التدفقات النقدية :

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة ، اي توضح من اين اتت النقدية وأين انفقت وتفسر لنا اسباب التغير في رصيد النقدية وهذه المعلومات لا يمكن ان نصل إليها بإستخدام القوائم المالية الأخرى فقط ، وتغطي قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة.

أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية :

صممت قائمة التدفقات النقدية لمجموعة من الاهداف تسعى إلى تحقيقها ويأتى فى مقدمة هذه الاهداف مساعدة مستخدمى القوائم المالية فى تقييم أداء الوحدة الاقتصادية ومراقبة أداء و إدارة التدفقات النقدية الفعلية الداخلة و الخارجة ، و المساعدة فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزامتها و ذلك من خلال توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة .

تبويب التدفقات النقدية فى قائمة التدفقات النقدية :

يتطلب معيار المحاسبه الدولي رقم (7) تبويب قائمه التدفقات النقدية الى ثلاثة اقسام على النحو التالى :

أ – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ب – التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

ج – التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

طرق أعداد قائمة التدفقات النقدية :

وفقا للمعيار الدولي رقم (٧) تستخدم طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما

الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة اما التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والأنشطه التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين .

من العرض السابق لقائمة التدفقات النقدية يتضح انها اهتمت الاثار الناجمة عن المعالجة المحاسبية الخاصة بضرائب الدخل والتي تعتبر من وجهة نظر المنشآت اعباء على الارباح تحمل بها الحسابات الختامية و تحديد هذه الابعاء الضريبية واجبة السداد يتأثر بعوامل ضريبية مختلفة بجانب ما تحققه هذه المنشآت من صافي ربح ومن هذه العوامل الحوافز الضريبية بأشكالها المختلفة التي تتضمنها التشريعات الضريبية ، بالإضافة لما تقررره بعض التشريعات الضريبية من السماح بترحيل الخسائر للخلف وللأمام .

حيث يترتب على هذه العوامل عن استبعاد كلي او جزئي او تعديل بالزيادة او بالنقص ما كان يخص السنة المالية من اعباء ضريبية طبقا لما تحققه المنشآت من صافي دخل .

المبحث الثانى :

استقراء المعيار المحاسبى الدولي

رقم (١٢) للتقرير عن ضرائب

الدخل :

تعرض الباحث في هذا المبحث مدى أهمية وضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالضرائب في القوائم المالية سواء في صورة مصروف الضريبة المحمل على قائمة الدخل أو الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة المحملة على قائمة المركز المالي ، أو الضرائب المدفوعة نقداً ضمن المدفوعات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية ، وفي الغالب يتم الإفصاح عن تفاصيلها ومكونات الضريبة وطرق المحاسبة عن ضرائب الدخل ضمن الإيضاحات المتممة بصورة أكثر تفصيلاً، حيث يحقق هذا الإفصاح العديد من المزايا المتمثلة في القياس السليم لنتائج الأعمال والقياس السليم للمركز المالي والتدفقات النقدية ويساعد مستخدم القوائم المالية على التحليل الشامل للقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها بما يساعده على اتخاذ القرارات السليمة، وأيضاً التأثير على مدى قابلية القوائم المالية للمقارنة .

ويرى الباحث ان الغرض من هذه الافصاحات هو تزويد المستخدم بفهم العلاقة بين الربح المحاسبي

والاثار الضريبية ذات الصلة ، إلى جانب المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتصلة بالاثار الضريبية حيث ان فحص الجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل يؤدي الى توفير معلومات تفيد في التعرف على ما اذا كان من المحتمل ان تزيد الضريبة واجبة السداد او تقل في المستقبل ، كما ان الفحص المتأن قد يبرز سياسات المنشأة المتعلقة برسمة التكاليف والاعتراف بالإيرادات ، وغيرها من السياسات التي تؤدي إلى ظهور فروق مؤقتة بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي ونتيجة لكل ذلك فإنه يمكن التنبؤ بالتخفيضات المستقبلية في الإلتزامات الضريبية المؤجلة والتي تؤدي الى فقد جزء من السيولة بسبب زيادة مدفوعات الضريبة الفعلية عن مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل .

متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية :

يجب الإفصاح عن مدفوعات ضريبة الدخل كجزء من أنشطة التشغيل التي تظهر في تلك القائمة إلا إذا أمكن التعرف عليها تحديداً في كل من أنشطة الإستثمار

والتحويل، وتحديد المدفوعات النقدية الخاصة بضرائب الدخل فإن مصروف ضريبة الدخل الذي يظهر في قائمة الدخل والذي يمثل ضرائب الدخل المستحقة (أصول) وضرائب الدخل المدفوعة مقدماً (أصول) أما بالنسبة للضرائب المؤجلة فتعتبر من المصروفات غير النقدية أي التي لا تتطلب مدفوعات نقدية خارجة وبالتالي يتعين إستبعادها من حساب المدفوعات النقدية لضرائب الدخل.

وقد نصت الفقرة (٨٠) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) الخاص بضرائب الدخل على انه يجب الإفصاح عن مصروف (أو دخل) الضريبة الجارية، وكما اتضح سابقاً أن الضريبة الجارية (المستحقة) هي مبلغ ضريبة الدخل الواجب سداًه للسلطات الضريبية (المبلغ الواجب استرداده من السلطات الضريبية) عن الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) للفترة.

وفيما يتعلق بإعتبارات القياس فقد اوضح المعيار ان يتم قياس الاصول والالتزامات الضريبية الحالية بإستخدام المعدلات الضريبية السائدة في نهاية الفترة المحاسبية . بينما

الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يتم قياسها باستخدام معدلات الضريبة التي يتوقع ان تكون سائدة في فترات استرداد او سداد تلك الارصدة المؤجلة . مع ملاحظة ان المعيار يمنع خصم ارصدة الأصول والالتزامات الضريبية وفقاً لتوقيت انعكاسها . و انه من الضروري تصنيف ارصدة الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الى ارصدة جارية وغير جارية بالرجوع الى تصنيف الأصول والالتزامات التي تسببت في نشأة تلك الأرصدة وفي حالة ما اذا كانت أرصدة الضرائب المؤجلة لا ترتبط بعناصر الميزانية العمومية فيتم تصنيفها إلى أرصدة جارية و أرصدة غير جارية وفقاً لتوقيت انعكاس الفروق المؤقتة المسببة لها ، و ايضاً من الضروري تقييم الأصول الضريبية المؤجلة إلى أرصدة جارية وغير جارية .

الفصل الثاني :

التأصيل العلمي لقائمة التدفقات

النقدية المستقبلية :

إن قدرة المنشأة على توليد نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية ، ومدى إعتماها على القروض يعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر على درجة المخاطرة المتعلقة بالإستثمار في تلك المنشأة .

هذا بالإضافة إلى ان النسب المالية التي تعتمد في حسابها على معلومات التدفقات النقدية تساعد المحللين الماليين والمستثمرين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المبحث الأول :

الاطار المفاهيمي لإعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية :

تتفق العديد من الآراء على أن هدف تعظيم الربح أو تعظيم القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية يعتبر هدفاً عاماً يعبر عن مدى قدرة المنشآت على الإستمرار في ممارسة أنشطتها ، حيث تهتم به فئات عديدة مثل المساهمين و أصحاب رؤوس الأموال و يأتي دور المنشآت في إختيار البدائل التي تحقق هدف تعظيم التدفقات النقدية المستقبلية حيث يهتم متخذي القرارات بالمفاضلة بين النقدية الحالية و النقدية المتوقعة مستقبلاً . مع توقع زيادة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة عن التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة مما يدفع متخذي القرارات الى إختيار البديل الذي يحقق أعلى تدفقات نقدية مستقبلية.

أهمية التنبؤ بالتدفقات المستقبلية :

١ - يوفر التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بيانات هامة لمستخدمي

القوائم في تصميم القرارات و الخطط و الوفاء بالإلتزامات ، و توزيع الأرباح كما توفر التنبؤات أساس سليم لتقييم الأسعار السوقية للأسهم .

٢ - يمكن للإدارة الإعتماد على بيانات التدفقات النقدية المستقبلية في وضع الخطط و تعديلها إذا لزم الأمر ، كما أن التنبؤ بمبالغ و توقيت التدفقات النقدية المتولدة من العمليات يمكن أن يحد من الإعتماد على التمويل الخارجي مما يقلل من مصروفات الفوائد.

٣ - يوفر التنبؤ معلومات هامة للبنوك والدائنين تساعدهم في التحقق من مقدرة المنشأة على الوفاء بالإلتزامات في مواعيدها ، و احتمالات تعرض المنشأة للعجز او الفشل المالي او الأفلاس وكذلك احتمالات تطور نشاطاتها مستقبلاً مما يترتب عليه تسهيلات إئتمانية إضافية .

المدخل المحاسبية حول أسس إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية :

قد أشار الفكر المحاسبي الى وجود اساسين لإعداد التدفقات النقدية المستقبلية ، كما تتعدد آراء الباحثين حول تفضيل إستخدام أحد

تلك الاسس لإعداد التدفقات النقدية المستقبلية.

ويعتمد الاساس الاول على إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية بالإعتماد على البيانات التي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق. ويعتمد الاساس الثاني على إعداد التدفقات النقدية المستقبلية بالإعتماد على البيانات التي يتم إعدادها طبقاً للأساس النقدي .

المبحث الثاني :

العلاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية وبعض السياسات و المفاهيم المحاسبية :

تعتمد المحاسبة كعلم على مجموعة من الفروض و المفاهيم و المبادئ العلمية و القواعد المهنية التي تشكل في مجموعها النظرية العامة للمحاسبة ، و يستخدم إصطلاح المبادئ للتعبير عن جميع الإجراءات و السياسات و المفاهيم المحاسبية ، و هو يعني و جود قواعد مستقرة تغطي عملية المحاسبة. حيث تتفق الفروض و المبادئ العلمية مع إحتياجات المنشأة و رغبات الإدارة . و من أهم المفاهيم و السياسات المحاسبية التي ترتبط بإعداد التدفقات النقدية المستقبلية هي :

١ - مفهوم الاستمرارية .

٢ - سياسة الثبات .

٣ - سياسة الإفصاح .

أولاً : مفهوم الاستمرارية :

ويرى الباحث أن التدفقات النقدية تعتبر أحد العوامل الأساسية للحكم على الإستمرارية المنشأة و تحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ، فالإدارة السليمة للنقدية و الأصول شبه النقدية تتطلب الإحتفاظ بأرصدة نقدية أو شبه نقدية كافية لمواجهة الإحتياجات الجارية و المستقبلية و بالتالي لا يمكن إغفال دور التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي و تأثيره المباشر على إستمرارية المنشأة .

ثانياً : مفهوم الثبات :

اشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) إلى وجوب الإبقاء على عرض و تصنيف البنود في العمليات المالية من فترة الى الفترات التالية لها الا في الحالات التالية :

١ - إذا تبين تغير تام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة لعرض بياناتها المالية أن التغيير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات .

٢ - إذا تطلب معيار محاسبة دولي إجراء تغيير في العرض أو تطلب ذلك تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات .

المعلومات المتعلقة بضرائب الدخل (الإفصاح الضريبي) وسوف يتعرض له الباحث بايجاز كمايلي :

طبيعة الإفصاح الضريبي :

يعرف البعض الإفصاح الضريبي بأنه إظهار جميع المعلومات الضريبية لمستخدمي القوائم المالية، مع إظهار أي تغيير في السياسة والنظام الضريبي المطبق في الدولة، وذلك إذا كان هذا التغيير سيؤثر على الموقف الضريبي للمنشأة وبالتالي يؤثر على المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة، ويتم هذا الإفصاح في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لها حتى يمكن لجميع مستخدمي القوائم المالية الاستفادة من القوائم وإتخاذ قرارات سليمة .

لذلك فإن تطور الإفصاح المحاسبي لغرض ضرورة توفير المعلومات اللازمة للأغراض الضريبية في القوائم المالية أصبح مطلباً ضرورياً لعدد من الأسباب أهمها انه يمثل تحقيقاً وتطويراً للهدف العام للمحاسبة ، وهو توفير المعلومات اللازمة لتلبية إحتياجات المستخدمين لها، كما يتفق مع تعدد أغراض الإفصاح، سواء العامة أو الخاصة، وكذلك الأخذ

وترجع أهمية هذه السياسة الي ضرورة مقارنة القوائم المالية في فترات محاسبة مختلفة و حتى تكون هذه القوائم قابلة للمقارنة يجب أن يتم إعدادها على اساس قواعد و مبادئ ثابتة لا تتغير بصورة مستمرة من فترة لأخرى .

ثالثاً : مفهوم الإفصاح :

يساعد الإفصاح في تقييم المرونة المالية عن مدى قدرة المنشأة على إتخاذ قرارات فعالة لتعديل توقيت و مبالغ التدفقات النقدية حتى يمكن أن تستجيب و الظروف غير المتوقعة والتي تعتبر ذات أهمية عند أعداد التدفقات النقدية المستقبلية للتعرف على المشاكل النقدية التي تقابل المنشأة أثناء إستمرار حياتها الإنتاجية وإتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها.

ويستخلص الباحث وجود ارتباط و تكامل بين المعلومات المحاسبية المستنتجة من القوائم المالية الحالية و المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية داخل بعض السياسات و المفاهيم المحاسبية التي تشمل عليها نظرية المحاسبة بما يحقق ترشيداً لقرارات المستخدمين و يحقق منفعة المعلومات المحاسبية و يحدد إطار عام للإفصاح الكامل وحتى يكون الافصاح كاملاً يجب الافصاح عن

بمفهوم الإفصاح المحاسبي الشامل، والذي يتناسب مع مرحلة التوسع في الإفصاح المحاسبي .

الفصل الثالث :

آثار الحوافز الضريبية على قائمة التدفقات النقدية المستقبل .

المبحث الاول : الحوافز الضريبية (مفهومها اشكالها أهدافها) :

مفهوم الحوافز الضريبية :

إنها نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الإدخار والاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية ، و زيادة المقدرة التكنولوجية للاقتصاد، و زيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.

أهداف الحوافز الضريبية :

أ - لأسباب اقتصادية لتشجيع قطاع اقتصادي معين ومن الأسباب الاقتصادية :

١ - جذب الاستثمار الأجنبي والوطني .

٢ - التنمية القطاعية .

٣ - التنمية الإقليمية .

ب - لأسباب اجتماعية :

عادة تستخدم بعض الدول الحوافز الضريبية في تشجيع الأنشطة الخيرية و الاجتماعية التي تلبي خدمات عامة للناس دون استهداف

الربح و أيضا تشجع أصحاب رؤوس الأموال والمتبرعين لتبني مشاريع عامة ذات طابع اجتماعي ومدني مثل مؤسسات رعاية الأيتام و غيرها .

أنواع الحوافز الضريبية من حيث نوعية الفروق التي تسببها:

يقسم البعض الحوافز الضريبية من حيث الفروق التي تسببها إلي :

أ - حوافز ضريبية تؤدي إلي إحداث فروق دائمة :

هذا النوع من الحوافز هو الذي ترى الدولة فيه التنازل عن مستحقاتها الضريبية قبل بعض المنشآت التي تعمل في مجالات معينة ، و ترمي من وراء ذلك حث المستثمرين على الدخول و الخوض في المجالات المرغوبة التي تحتاجها خطة التنمية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة مثل المشروعات الصغيرة .

ب - حوافز ضريبية تؤدي إلي إحداث فروق وقتية :

وهي الحوافز الضريبية التي ينتج عنها فروق وقتية بين الدخل المحاسبي الضريبي والدخل المحاسبي المالي وهي تلك التي تستخدم أساليب التعجيل في استقطاع النفقات و من بينها أسلوب معجل الأهلاك .

المستقبلية ، كما يحد كثيراً من قابلية القوائم المالية للمقارنة سواء في المنشأة التي استفادت من هذا الأسلوب و تلك التي لم تستفد منه أو بين المنشآت المستفيدة و بعضها البعض نظراً لإختلاف ما يحدثه هذا الحافز من أثر من سنة إلي أخرى و بالتالي يؤدي إلى عدم إمكانية التقييم الحقيقي لأداء الشركة بسبب عدم صحة نتائج أعمالها .

٢ - أثر استخدام أسلوب الإجازة الضريبية :

إن هذا النوع من الحوافز الضريبية يؤدي إلى إحداث فروق دائمة لذلك فإن ما يحققه المستثمرون من وفر ضريبي نتيجة تمتعه بإعفاء ضريبي لمزاولة نشاطه في مثل هذه المجالات لا بد و أن يعدل من قيمة العائد الفعلي المحقق بمقدار هذا الوفر. حيث إن استبعاد تحميل الحسابات الختامية بمقدار الضرائب المتنازل عنها من جانب الدولة من شأنه أن يؤدي تلقائياً إلى تضخيم العائد الفعلي المحقق بمقدار هذه الضرائب . ومن ناحية أخرى فإن المنشآت التي تتمتع بإعفاء ضريبي سواء كان هذا الإعفاء مطلقاً أو مرتبطاً بمدة معينة فإنها تحقق من وراء ذلك وفراً ضريبياً ، بما يؤثر

اشكال وصور الحوافز الضريبية :

تتعدد صور وأشكال الحوافز الضريبية ومن أهمها : الإعفاءات الضريبية (الإجازة الضريبية) ومسموحات الإهلاك (الإهلاك المعجل والإهلاك الإضافي) أسعار الضرائب المخفضة (أسعار تمييزية للضريبة) ، ومعونات الاستثمار .

المبحث الثاني :

الإفصاح عن آثار الحوافز الضريبية في قائمة التدفقات النقدية المستقبلية :

لقد اتضح مما سبق لكل نوع من أنواع الحوافز الضريبية له العديد من الآثار علي القوائم المالية للمنشآت و كذلك هناك آثار ناجمة عن سياسة ترحيل الخسائر .

وسوف يتناول الباحث هذه الآثار من خلال المحددات التالية:

١ - أثر استخدام أسلوب الإهلاك المعجل :

يتضح للباحث بأن استخدام أسلوب الإهلاك المعجل كحافز ضريبي وعدم الإفصاح عن الآثار المترتبة عليه في القوائم المالية من شأنه أن يحد كثيراً من إمكانية الوثوق في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية حيث يؤدي ذلك إلي صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية

على التدفقات النقدية الخارجة وقدرة المنشأة على سداد التزاماتها.

٣ - أثر استخدام أسلوب معونات الاستثمار :

حيث يتضح للباحث ان فاعلية هذا الحافز تتوقف جزئياً على سعر الضريبة المستحقة على ارباح الشركات حيث ان السماح بالاستثماري يستهدف التأثير على وعاء الضريبة ، وبالتالي فإن تزايد او انخفاض معدل الضريبة سوف يؤثر على قيمة الوفر الضريبي الناتج عن الاعفاء الذي يتمتع به المستثمر في ظل هذا الحافز و بالتالي يؤثر على الارباح الصافية بعد دفع الضريبة والذي بدوره يؤثر علي التدفقات النقدية المتوقعة .

مما سبق يتضح للباحث بأن استخدام أسلوب الإهلاك المعجل ، و أسلوب الاجازة الضريبية و معونات الاستثمار ، كحوافر ضريبية وعدم الإفصاح عن الآثار المترتبة عليها في القوائم المالية من شأنه أن يحد كثيراً من إمكانية الوثوق في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية حيث يؤدي ذلك إلى صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية كما يحد كثيراً من قابلية القوائم المالية للمقارنة سواء في المنشأة التي استفادت من هذا الأساليب و تلك التي

لم تستفد منه أو بين المنشآت المستفيدة و بعضها البعض نظراً لإختلاف ما يحدثه هذا الحافز من أثر من سنة إلي أخرى و بالتالي يؤدي إلى عدم إمكانية التقييم الحقيقي لأداء الشركة بسبب عدم صحة نتائج أعمالها .

الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية المبحث الأول : إجراءات الدراسة التطبيقية :

اهداف الدراسة التطبيقية :

- ١ - معرفة أثر أسلوب الإهلاك المعجل على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية.
- ٢ - معرفة أثر أسلوب الإجازة الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية.
- ٣ - معرفة أثر أسلوب معونات الاستثمار على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية.

اداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية صمم الباحث استبانة، وقد مرت عملية إعداد الاستبانة بالخطوات اللازمة .

عينة ومجتمع الدراسة :

تقتصر عينة الدراسة على بعض الشركات (إنتاجية وصناعية) من مجموع الشركات المقيدة بسوق

يتفرع من هذا الفرض العام مجموعة من الفروض الفرعية الآتية:

الفرض الفرعى الأول: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسة الإهلاك المعجل على التدفقات النقدية المستقبلية".

للتحقق من هذا الفرض، استخدم الباحث الانحدار البسيط Simple Regression، بطريقة الخطوات المتتالية أو طريقة التحليل المتتابع Stepwise Analysis وجاءت النتائج كما يوضحها جدول (١٤) وذلك على النحو الآتى :

الاوراق المالية الليبي ، بالإضافة إلى بعض من مكاتب المراجعة المقيدة لدى مصرف ليبيا المركزي ، حيث تم توزيع ٩٠ إستمارة إستبيان ب تم الحصول على عدد ٨٦ استمارة واستمارتين غير مكتملة لا يمكن تحليلها و إثنان مفقودة .

المبحث الثاني :

تحليل نتائج الفروض :

الفرض العام: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية و سياسة ترحيل الخسائر على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية".

جدول (١)

تحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة (سياسة الإهلاك المعجل) على المتغير التابع (إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية)

المنبئات	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري (S. R)	Beta بيتا	R ²	Constant	قيمة ت	مستوى الدلالة
المنبئ	1.903	0.222	0.682	0.47	119.539	8.557	0.01

فى تفسير التباين الكلى لقوائم التدفقات النقدية المستقبلية ، وهذا يدل على حجم أثر كبير. عليه يمكن صياغة معادلة للتنبؤ بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من خلال معرفة سياسة الإهلاك المعجل علي النحو الآتى:

يتضح من جدول (1) أنه يمكن التنبؤ بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من معرفة سياسة الإهلاك المعجل بنسبة ٤٧%، أو بمعنى آخر أن سياسة الإهلاك المعجل تسهم بمقدار ٤٧%

قوائم التدفقات النقدية المستقبلية =
 $119.539 + (0.682 \times \text{سياسة الإهلاك المعجل})$
 ويوضح جدول (٢) دلالة معاملات الانحدار السابقة:

قوائم التدفقات النقدية المستقبلية =
 ثابت الانحدار + (قيمة بيتا \times سياسة الإهلاك المعجل)

جدول رقم (٢)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
الانحدار	4319.338	1	4319.338	73.221	0.01
الباقي	4955.186	84	58.990		
الدرجة الكلية	9274.523	85			

الفرص الفرعي الثاني: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسة الإجازة الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية".
 للتحقق من هذا الفرض، استخدم الباحث الانحدار البسيط Simple Regression ، بطريقة الخطوات المتتالية أو طريقة التحليل المتتابع Stepwise Analysis وجاءت النتائج كما يوضحها جدول (٣) وذلك على النحو الآتي:

يتضح من جدول (٢) أن قدرة التنبؤ بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من خلال معرفة سياسة الإهلاك المعجل في المعادلة السابقة كان ذات دلالة إحصائية؛ حيث جاءت جميع قيمة (ف = 73.221) دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).
 وبذلك يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسة الإهلاك المعجل على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية".

جدول رقم (٣)

المنبتات	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري (S. R)	Beta بيتا	R ²	Constant	قيمة ت	مستوى الدلالة
المنبى	2.350	0.270	0.689	0.48	132.048	8.714	0.01

خلال معرفة سياسة الإجازة الضريبية علي النحو الآتي:
قوائم التدفقات النقدية المستقبلية = ثابت الانحدر + (قيمة بيتا × سياسة الحوافز الضريبية)
قوائم التدفقات النقدية المستقبلية = $132.048 + (0.689 \times \text{سياسة الحوافز الضريبية})$
ويوضح جدول (٤) دلالة معاملات الانحدار السابقة

يتضح من جدول (3) أنه يمكن التنبؤ بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من معرفة سياسة الإجازة الضريبية بنسبة ٤٨%، أو بمعنى آخر أن سياسة الإجازة الضريبية تسهم بمقدار ٤٨% في تفسير التباين الكلي لقوائم التدفقات النقدية المستقبلية، وهذا يدل على حجم أثر كبير.
وعليه يمكن صياغة معادلة للتنبؤ بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من

جدول رقم (٤)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
الانحدار	4403.486	1	4403.486	75.937	0.01
الباقي	4871.037	84	57.989		
الدرجة الكلية	9274.523	85			

إحصائية لاسلوب الإجازة الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية".
الفرض الفرعي الثالث: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسة معونات الاستثمار على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية".
للتحقق من هذا الفرض، استخدم الباحث الانحدار البسيط Simple Regression ، بطريقة الخطوات المتتالية أو طريقة التحليل المتتابع

يتضح من جدول (٤) أن قدرة التنبؤ بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من خلال معرفة سياسة الحوافز الضريبية في المعادلة السابقة كان ذات دلالة إحصائية؛ حيث جاءت جميع قيمة (ف = 75.937) دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).
وبذلك يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة

Stepwise Analysis وجاءت

النتائج كما يوضحها جدول (٥)
وذلك على النحو الآتي:

جدول (٥)

تحليل الانحدار للمتغير (معونات الاستثمار) على المتغير التابع (إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية)

المنبئات	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري (S. R)	Beta بيتا	R ²	constant	قيمة ت	مستوى الدلالة
المنبئ	2.384	0.396	0.549	0.30	161.756	6.015	0.01

خلال معرفة سياسة معونات

الاستثمار على النحو الآتي:

قوائم التدفقات النقدية المستقبلية =

ثابت الانحدار + (قيمة بيتا × سياسة

معونات الاستثمار)

قوائم التدفقات النقدية المستقبلية =

١٦١.٧٥٦ + (٠.٥٤٩ × سياسة

معونات الاستثمار) ويوضح جدول

(٦) دلالة معاملات الانحدار السابقة:

يتضح من جدول (٥) أنه يمكن

التنبؤ بقوائم التدفقات النقدية

المستقبلية من معرفة سياسة معونات

الاستثمار بنسبة ٣٠%، أو بمعنى

آخر أن سياسة معونات الاستثمار

تسهم بمقدار ٣٠% في تفسير التباين

الكلّي لقوائم التدفقات النقدية

المستقبلية، وهذا يدل على حجم أثر

كبير.

وعليه يمكن صياغة معادلة للتنبؤ

بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من

جدول (٦)

نتائج تحليل التباين لدلالة معاملات الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
الانحدار	4403.486	1	4403.486	75.937	0.01
الباقي	4871.037	84	57.989		
الدرجة الكلية	9274.523	85			

يتضح من جدول (٦) أن قدرة التنبؤ بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية من خلال معرفة سياسة معونات الاستثمار في المعادلة السابقة كان ذات دلالة إحصائية ، حيث جاءت جميع قيمة (ف) = 36.184 دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

ومن خلال العرض السابق لفروض الدراسة يتضح أن سياسة الاهلاك المعجل قد احتلت الترتيب الأول بنسبة (٥٤%) في قدرتها على التأثير (التنبؤ) بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية، في حين احتلت سياسة الإجازة الضريبية الترتيب الثاني بنسبة (٤٨%) في قدرتها على التأثير (التنبؤ) بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية ، كما احتلت سياسة معونات الاستثمار الترتيب الثالث بنسبة (٤٧%) في قدرتها على التأثير (التنبؤ) بقوائم التدفقات النقدية المستقبلية .

مما سبق يتضح للباحث أنه يتم رفض الفرض الصفري العام ككل ويقبل الفرض البديل بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية.

النتائج والتوصيات :

أولاً / النتائج :

أ - نتائج الدراسة النظرية :

١ - تؤثر القدرة التنبؤية التي تشتمل عليها عناصر منفعة المعلومات المحاسبية على ظهور مفهوم التدفقات النقدية المستقبلية كإمتداد طبيعي للتدفقات النقدية داخل إطار المحاسبة لتغطية نقاط الضعف والقصور بالقوائم المالية التقليدية عن مدى قدرة البيانات داخل القوائم المالية على قراءة المستقبل .

٢- وجود إتفاق بين مفهوم الاستمرارية وسياسة الإفصاح بما فيها الإفصاح الضريبي مع التدفقات النقدية المستقبلية لتأكيد أهمية دور ومدى الثقة في المعلومات النقدية المستقبلية .

٣- أن دخول الحوافز الضريبية بأشكالها المختلفة في أمر قياس بند الأعباء الضريبية وإختلاف درجة تأثيرها من منشأة إلى أخرى دون إجراء المعالجة المحاسبية السليمة من شأنه أن يؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة وبالتالي يؤثر سلباً على منفعة القوائم المالية وعلى مدى الاستفادة من النتائج التي تظهرها عملية التحليل المالي ومدى الاعتماد

عليها ، ويصعب معها تقييم الأداء الحقيقي للمنشآت .

٤ - تعتبر المعلومات المتعلقة بالضرائب المؤجلة معلومات ملائمة إذا ماتم تضمينها للقوائم الإحصائية لمالها من قيمة تنبؤية تساعد مستخدمي قوائم التدفقات النقدية في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية .

٥ - هناك دوافع إقتصادية وراء سلوك المنشآت في التأثير على القوائم المالية المستقبلية وكانت أهم هذه الدوافع تحقيق وفورات ضريبية بالإضافة إلى زيادة نصيب الإدارة من الحوافز ثم تحسين الربحية للحصول على المزيد من القروض و زيادة القيمة السوقية للسهم.

٦ - توجد ثغرات في التشريع الليبي يمكن ان تستغلها المنشآت لتحقيق وفورات ضريبية . .

ب - نتائج الدراسة التطبيقية :

تم قبول الفرض البديل وذلك على النحو التالي :

١ - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإسلوب الإهلاك المعجل على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية .

٢ - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإسلوب الإجازة الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية .

٣ - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسة معونات الاستثمار على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية .

مما سبق يتضح انه تم رفض الفرض الصفري العام ككل ويقبل الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية" .

ثانياً / التوصيات :

١ - نظراً لندرة الدراسات العربية التي اهتمت بإعداد القوائم المالية المستقبلية وخاصة قائمة التدفقات النقدية المستقبلية يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات سواء على مستوى القواعد والاساليب المحاسبية المطبقة أو على مستوى طريقة عرض وتقديم القوائم المالية المستقبلية .

٢ - الإفصاح عن الحوافز الضريبية في القوائم المالية بشكل يظهر حجم هذه الحوافز ومدتها .

٣ - المطالبة بالتوسع في الإفصاح عن الضرائب المؤجلة كونها معلومات ملائمة تفيد مستخدمي القوائم المالية في عمل المقارنات و إتخاذ القرارات الإقتصادية و التنبؤ بالوضع المستقبلي للمنشأة .

٤ - توحيد المعالجات المحاسبية الواردة بالمعايير لتقليل الفجوة بين قواعد القياس المحاسبي وقواعد القياس الضريبي حيث

- ٤- د طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم الماليه لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية) الدار الجامعية ، ٢٠٠٧ .
- ٥- د علي فتحي عبدالفتاح ، شرح معايير المحاسبة المصرية وانعكاساتها على الجانب الضريبي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ٦- د فؤاد محمد الليثي ، نظرية المحاسبة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣ .

ب : الدورات والمؤتمرات /

- ١- د. نمر عبد الحميد السليحات ، عطا الله القطيش ، دور الحوافز الضريبية لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر في تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة قناة السويس ، العدد ٢ - الجزء الاول ، ٢٠٠٩ .
- ٢- د يحيى حسين عبيد ، رؤية جديدة للتقرير عن ضرائب الدخل في القوائم المالية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مج ٨ ، ٢٤ ، ١٩٨٤ .

ج : الرسائل العلمية /

- ١- اسامة علي عبدالخالق ، القياس والإفصاح المحاسبي للوفورات الضريبية للأصول الرأسمالية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، ٢٠٠١ .

يرد بكل معيار معالجة قياسية و اخرى بديلة الامر الذي يتيح فرصة اكبر للتأثير على نتائج الاعمال لصالح المنشأة.

٥- العمل على زيادة الوعي لدى المحاسبين للإفصاح الضريبي في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.

٦- الإيرادات الضريبية تمثل جزءاً كبير من الإيرادات العامة للدولة من توجيه سياساتها ، كذلك الحوافز الضريبية بالرغم من انها خسارة لخزينة الدولة كونها تمثل أنفاق حكومي غير مباشر إلا انها جزء مهم تستخدمه الدولة في توجيه سياساتها العامة ولذلك يوصي الباحث بترشيد هذا النوع من الإنفاق بما لا يضيع موارد الدولة .

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية /

أ : الكتب /

- ١- د. أمين السيد لطفي ، تحليل القوائم المالية وتقييم الحوافز الضريبية والإعفاءات الضريبية مع مدخل لقياس عوائدها وتكاليفها ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ .
- ٢- د سعيد عبد العزيز عثمان ، د. المرسي السيد حجازي ، د. سميرة إبراهيم أيوب ، النظم الضريبية ، دار فاروس العلمية بالإسكندرية ، ٢٠١٠ .
- ٣- د طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفا للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ .

توجيه الاستثمارات في الدول
النامية ، رسالة دكتوراه ، كلية
الحقوق ، جامعة القاهرة ،
٢٠٠٦ .

٧- ياسمين عبدالعال محمود ،
تطوير الإفصاح المحاسبي
الضريبي كأداة لخدمة
مستخدمي التقارير المالية ،
رسالة ماجستير غير منشورة ،

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية /

1. Bafti , et al , Survey of The Effect of Tax Reporting Variables on Financial Reporting Quality, The 2013 IBEA, International Conference on Business, Economics, and Accounting 20 – 23 March 2013, Bangkok – Thailand
2. Jennifer K Howard, TAX INCENTIVES AND FAIR VALUE ACCOUNTING FOR INTANGIBLE ASSETS , Doctor of Philosophy The Faculty o f the C.T. Bauer College o f Business , University of Houston ,2014.
3. Karen , et al , Misclassifying cash flows from operations: intentional or not? International Journal of Accounting and Information Management , Vol. 22 No.1, 2014.

٢- اشرف محمد المنجي ، اثر
الإفصاح المحاسبي عن
الضرائب المؤجلة على مدى
قابلية القوائم المالية للمقارنة
بالتطبيق على سوق الاوراق
المالية المصرية ، رسالة
ماجستير غير منشورة ، كلية
التجارة ، جامعة المنصورة ،
٢٠١٥ .

٣- أماني سعيد علي قاسم ، تفعيل
دور الحوافز الضريبية في ظل
التشريعات الحالية لترشيد
تكاليف التلوث البيئي في الدول
النامية، رسالة دكتوراه ، معهد
الدراسات والبحوث البيئية،
جامعة عين شمس، ٢٠١٢ .

٤- أمينة أحمد عبد الوهاب حليلة ،
إطار مقترح الإعداد قائمة
التدفقات النقدية المستقبلية
باستخدام بيانات الاستحقاق
والبيانات النقدية لخدمة قرارات
التمويل رسالة ماجستير غير
منشورة ، جامعة قناة السويس
كلية التجارة الإسماعيلية
٢٠٠٢ .

٥- شاهندا ممدوح عربي ، دراسة
تحليلية وتطبيقية لفحص كفاءة
بعض المؤشرات المحاسبية عند
التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية
لاغراض ترشيد قرارات
الاستثمار ، رسالة دكتوراه غير
منشورة كلية التجارة ، جامعة
القاهرة ، ١٩٩٩ .

٦- منى محمود علي ، سياسة
الحوافز الضريبية وأثرها في

